

## دلالة السياق وأثرها فى استنباط الأحكام

د. خالد محمد العروسى عبدالقادر \*

حوت اللغة العربية فى خزانها من نفيس البيان ، وفصيح الكلام ،  
ما جعل الأئمة يتسابقون إلى تأسيس قواعد النظر فى علم بلاغة الأئمة  
عامّة ، وبلاغة اللسان العربى المبين خاصة ، فأوضحوا براهينه ،  
وأظهروا فوائده ، ورتّبوا أفاتينه .

ولما كان علم البيان يبحث عن الطرق المختلفة للدلالة ، بالوضوح  
والخفاء ، من كونها مجازاً أو استعارة أو كناية ، ولاشتمال القرآن الكريم ،  
وسنة النبى الأمين ﷺ على تلك الخواص والطرق ، التى لا تعرف من غير  
علم البيان ، يفتقر الواقف على تمام المراد من كلام الشرع ، إلى هذا العلم .  
ومن الدلالات التى استعارها الفقهاء والأصوليون عن أهل البيان ،  
" دلالة السياق " أو ما يسمى بـ " سياق النظم " ، وهى دلالة عظيمة الأثر ،  
نافعة كل النفع فى ضبط كلام الشرع ، ووضع موضعه .

---

\* الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

وكننت أتعجب لحفاوة كثير من المحققين ، لاسيما ابن دقيق العيد <sup>(١)</sup> وابن تيمية <sup>(٢)</sup> ، بهذه الدلالة ، وعنايتهم بها ، فيستردون بها إلى بيان المجل ، وتعيين المحتمل ، ويستندون بها على تخصيص العام وتقييد المطلق ، ويستعينون بها في مناظراتهم ومناقشاتهم ، فإذا عدت إلى موضعها في كتب الأصول ، وجدت أنهم تعرضوا لها باقتضاب في باب العموم ، وقصروها على مسألة العام : هل تدخل فيه الصور غير المقصودة أم لا ؟ وهناك بون شاسع بين المسطور في كتب الأحكام والفروع استدلالاً بهذه القاعدة ، وبين المذكور ، تقييداً وتأصيلاً لهذه الدلالة في كتب الأصول. والذي يؤكد هذا أن ابن دقيق العيد أشار إلى هذا المأخذ ، في أكثر من موضع في كتابه " إحكام الأحكام " فقال : " فإن السياق طريق لبيان المجملات ، وتعيين المحتملات ، وتنزيل الكلام على المقصود منه ، وفهم تلك قاعدة كبيرة ، من قواعد أصول الفقه ، ولم أر من تعرض لها ، بالكلام عليها وتقرير قاعدتها مطولة، إلا بعض المتأخرين ممن أركنا أصحابهم <sup>(٣)</sup> .

لذلك استعنت بالله على جمع كلام الأئمة عن هذه الدلالة ، وبيان أثرها وتأثيرها في استنباط الأحكام ، وترجيح الأقوال ، وبيئت سبب تحرر بعض العلماء عن الأخذ بهذه الدلالة .

(١) هو محمد بن علي بن وهب القشيري ، تقي الدين ، أبوالمواهب ، يعرف بابن دقيق العيد ، من مصنفاته " إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام " و " شرح الإمام " توفي سنة ٧٠٢ هـ .

(٢) هو أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن تيمية ، أبوالمبارك ، تقي الدين ، من مصنفاته " منهاج السنة " و " درء تعارض العقل والنقل " ، توفي سنة ٧٢٨ هـ .

(٣) انظر : إحكام الأحكام ٤ / ٨٢ - ٨٣ .

## أولاً : تعريف دلالة السياق وأمثلته فى كلام الشرع والخلق

السياق لغة : من السوق يقال : انسأقت الإبل ، وتسأوقت إذا تتأبعت ، والمساوقة : المتابعة ، كأن بعضها يسوق بعضاً .  
ويطلق الاتساق أيضاً على الانتظام ، والنظام : العقد من الجواهر والخرز ونحوهما ، سمي بذلك لتنظيمه الجواهر والخرز بعضه إلى بعض فى نظام واحد ، واتساق واحد <sup>(١)</sup>.

ولم يتعرض الأصوليون - فيما أعلم - إلى تعريف السياق اصطلاحاً غير أن أهل البيان ذكروا تعريف النظم فى اصطلاحهم ، وهو قريب من معنى " السياق " الذى قصده الأصوليون ، فقال الجرجاني : " النظم : تآخى معانى النحو فيما بين الكلم ، على حسب الأغراض التى يصاغ بها الكلام " <sup>(٢)</sup>.

وقيل : " الألفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه العقل " <sup>(٣)</sup> ، ومن هذا التآخى والترتيب الذى بنى عليه السياق ، طبق العلماء على تعظيم شأنه ، وتفخيم قدره ، والتنويه بذكره ، ولولا هذا النظم لما عُرِف كفر من إيمان ، وإساءة من إحسان ، ولما ظهر فرق بين مدح وتزيين ، وذم وتهجين .

وكتاب ربنا الكريم ، الذى تحدّى به العرب قاطبة ، فأعجزهم بفصاحته وبيانه قد قام على حسن الترتيب ، وبديع التنظيم ، يقول

(١) انظر : لسان العرب مادة " سوق " و " نظم " .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ص ٨٨ ، الإيضاح ص ٨١ .

(٣) انظر : التعريفات ص ٣١٠ .

الرازي <sup>(١)</sup> : " ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة - أي البقرة - وفي بدائع ترتيبها ، علم أن القرآن ، كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه ، فهو أيضاً معجز بحسب ترتيبه ونظم آياته " <sup>(٢)</sup>.

وصدق الإمام ، أرايت إلى قوله تعالى : ( ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ) [ البخان : ٤٩ ] ، فبسياق الكلام عرفنا أنه يعنى الذليل الحقيقير ، لا العزيز الكريم . وانظر إلى قوله ( فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَاراً ) [ الكهف : ٢٩ ] فلو لا السياق لما علمنا أن المراد هو الزجر والتوبيخ ، لا الأمر والتخيير .

بل روعة نظمه ، وحسن سياقه واتساقه ، لا تخفى حتى على العوام من الناس ، يقول الأصمعي <sup>(٣)</sup> : قرأت قوله تعالى : ( وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ . . ) [ المائدة : ٣٨ ] وإلى جنبى أعرابى فقلت : ( والله غَفُورٌ رَحِيمٌ ) سهواً بدلاً من : ( والله عَزِيزٌ حَكِيمٌ ) فقال الأعرابى : كلام من هذا ؟ قلت : كلام الله . قال أعد ، فأعدت : ( والله غَفُورٌ رَحِيمٌ ) ، فقال : ليس هذا كلام الله فتنبهت ، فقلت : ( والله عَزِيزٌ حَكِيمٌ ) فقال : أصبت ، هذا كلام الله . فقلت أنقرأ القرآن ؟ قال لا . قلت : فمن أين علمت أنى أخطأت ؟ فقال : يا هذا ، عزّ فحكم فقطع ، ولو غفر ورحم ، لما قطع <sup>(٤)</sup>.

وقل مثل ذلك فى كلام من أوتى جوامع الكلم ﷺ فليس فى كلامه فضلة لا يحتاج إليه ، بل كلامه كله متسق منتظم ، وإذا أمعنت النظر

(١) هو محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبد الله ، فخر الدين ، من تصانيفه : " المحصول " و " التفسير " توفى سنة ٦٠٦ هـ .

(٢) أنظر : تفسير الفخر الرازى ٤ / ١٤٠ .

(٣) هو عبد الملك بن قريب بن على الباهلى ، أبو سعيد الأصمعي ، رواية العرب ، وأحد أئمة اللغة ، من تصانيفه : " الأضداد " و " المترالف " توفى سنة ٢١٦ هـ .

(٤) أنظر : زاد المسير ٢ / ٣٥٤ .

وجدت أنه ﷺ يستقصي ويستفصل إذا كان المقام مقام استفصال واستقصاء ، حتى لا يدع غاية في البيان ، ولا إشكالاً في الإيضاح ، كما في قصة ماعز بن مالك <sup>(١)</sup> لما أتى النبي ﷺ مقرأً بالزنا فقال له : " لعنك قبلت ، أو غمزت أو نظرت ؟ فقال : لا يا رسول الله ، فقال : أنكحتها ؟ قال : نعم " <sup>(٢)</sup> .

وفي رواية أخرى : " فقال له : فهل تدري ما الزنا ؟ قال : نعم أتيت منها حراماً مثل ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً " <sup>(٣)</sup> ، انظر كيف كان ﷺ يستفصل ويستقصي ، ثم انظر كيف كان يوجز ويختصر كما جاء في الحديث الصحيح أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال : " أصلى في مرايض الغنم . قال : نعم . قال : أصلى في مرايض الإبل ؟ قال : لا " <sup>(٤)</sup> ونظائر هذا كثير ، ومن سياق كلامه ﷺ بين الإطناب والإيجاز ، والاستقصاء والإجمال ، بنى العلماء كثيراً من القواعد التي تعود إلى ما ذكرناه .

والناقلون لكلامه ﷺ وأفعاله ، من صحابته رضی الله عنهم ، حرصوا كل الحرص على نقل الأسباب والوقائع والأحوال ، التي جاءت لها الأحكام ، فينقلونها بسياقها واتساقها ، وأحداثها وأحوالها . وكأنك تراها رأى العين ، وما فعلوا ذلك ، إلا لعلمهم بأن هذه الأحوال والأحداث والأسباب هي علل لكثير من الأحكام .

<sup>(١)</sup> هو ماعز بن مالك الأسلمي ، محدود في المدنيين ، كتب له رسول الله ﷺ كتاباً بإسلام قومه .

<sup>(٢)</sup> أخرجه البخاري في كتاب الحدود ، باب هل يقول الإمام للمقر : لعنك لمست أو غمزت . رقم (٦٨٤٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

<sup>(٣)</sup> أخرجه ابن حبان في صحيحه في كتاب الحدود . فطر : الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان رقم (٤٣٨٣) .

<sup>(٤)</sup> أخرجه مسلم في كتاب الحيض رقم (٢٦٠) عن جابر بن سمرة رضي الله عنه .

وكلام الخلق كذلك ، فهمه وتوجيهه يبنى على السياق لأن العادة جرت أن المتكلم يكون مقبلاً على المعنى المراد ، معرضاً عن غيره ، أريت لو قال لك قائل : نفقات الأقارب إنما تجب في اليسار ، لفهم من سياقه أنه يقصد الحالة التي تجب فيها النفقة ، وهي حالة اليسار . ولو فهم أحد أنه يقصد أن كل قريب تجب له النفقة ، لصح أنه ينكر عليه ويقول: إن كلامي لم يكن في هذا السياق ولا لهذا القصد . لهذا كله سبر العلماء غور معاني الكتاب والسنة ، مستعينين بدلالة السياق ، فاستخرجوا كنوزاً من لطائف المعاني ، ودقائق المسائل ، كما سترد في هذا البحث إن شاء الله تعالى .

### ثانياً : أقوال العلماء في دلالة السياق

أول من أفرد - فيما أظن - لهذه الدلالة عنواناً مستقلاً ، وبهذا التصميم ، في كتاب الأئمة المختلف فيها ، هو الزركشي <sup>(١)</sup> ، وأغلب الظن أنه فعل ذلك تأثراً بكلام ابن دقيق العيد <sup>(٢)</sup> ، الذي ما فتى يذكر محاسن دلالة السياق وأثرها في الأحكام .

غير أن كلام الزركشي ، جاء مقتضياً ، لا يشفي غليلاً ، فقال في صدره : " دلالة السياق ، أنكرها بعضهم ، ومن جهل شيئاً أنكوه " <sup>(٣)</sup> ، ولا أظن أن المنكرين لهذه الدلالة ، قام إنكارهم على الجهل بها ، فدلالة السياق متفق عليها في كلام الله تعالى ، وكلام العرب ، وهي نوع من أنواع البيان ،

(١) هو محمد بن بهادر بن عبدالله ، بدر الدين الزركشي ، الشافعي ، من مصنفاته : " البحر المحيطة " و " البرهان " توفي سنة ٧٩٤ هـ .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٨ / ٥٧٢ ، الأعلام ٦ / ٦٠ .

(٢) تأثر

(٣) انظر : البحر المحيطة ٦ / ٥٢ .

إلا أن الخلاف بين العلماء فى تأثير هذه الدلالة على استنباط الأحكام ، فهل يخصص بها العام ؟ وهل يقيد بها المطلق ؟ وهل يبين بها المجمل ؟ فالمنكرون أجابوا عن هذه الأسئلة فقالوا : دلالة السياق ، دلالة ضعيفة ليس لها هذا التأثير فى استنباط الأحكام ، وإن كنا نقر على أنها نوع من أنواع البيان . أما سبب ضعف هذه الدلالة عند من لا يقول بها ، فسيبين فى المبحث التالى إن شاء الله تعالى .

والحق أن هذه الدلالة معرقة فى القدم ، فإذا اتفقنا على أن الإمام الشافعى هو أول من دون أصول الفقه ، فهو كذلك أول من ذكر هذه الدلالة فى " رسالته " ، وبوب لها بابا فقال : " باب الصنف الذى يبين سياقه معناه ، قال الله تبارك وتعالى : ( واسئلهم عن القرية التى كانت حاضرة البحر إذ يعدون فى السبت إذ تأتيتهم حيتانهم يوم سببتهم شرعا ويوم لا يسببون لا تأتيتهم كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون ) [ الأعراف : ١٦٣ ] فابتدأ جل ثناؤه ذكر الأمر بمسألتهم عن القرية الحاضرة البحر ، فلما قل : ( إذ يعدون فى السبت ) دل على أنه إنما أراد أهل القرية ، لأن القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان فى السبت ولا غيره ، وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون وقال : ( وكم قصصنا من قرية كانت ظالمة وأنشأنا بعدها قوما آخرين . فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون ) [ الأنبياء : ١١ ، ١٢ ] وهذه الآية فى مثل معنى الآية قبلها ، فذكر قصص القرية ، فلما ذكر أنها ظالمة ، بان للسامع أن الظالم إنما هم أهلها ، دون منازلها التى لا تظلم ، ولما ذكر القوم المنشئين بعدها ، وذكر إحساسهم بالبأس عند القصص ، أحاط العلم أنه إنما أحس بالبأس من يعرف بالبأس من الآدميين " (١).

(١) انظر الرسالة ص ٧٣ - ٧٤ .

وقد ينقدح اعتراض لقارئ كلام الشافعى بقول : ليس فى كلام الإمام ما يدل على اعتبار هذه الدلالة ، كل ما هنالك أنه فسر بها كلام الله تعالى ، وقد عُرِف أن السياق متفق عليه فى كلام الله تعالى .  
وقد يُسَلَّم بهذا الاعتراض ، لو أن الشافعى ذكر هذا الكلام فى غير كتاب " الرسالة " ، أما وأنه قد ذكر هذه الدلالة فى كتاب لأصول الفقه ، تكلم فيه عن الأوامر والنواهي ، والعام والخاص ، وحكم العلة المنصوصة من القياس والنسخ ، فما أحسبه إلا أراد أن يبين أن هذه الدلالة لها تأثير فى الأحكام كبقية الدلالات .

أسوق ما تقدّم لأن بعض العلماء تردد فى نسبة هذه الدلالة للشافعى<sup>(١)</sup>، ولعل هذا التردد بُنى على الاعتراض السابق، وقد بان لكل بطلانه وقد استدل بهذه الدلالة من الأئمة الإمام أحمد بن حنبل محتجاً بها على الشافعى فى أن الواهب ليس له الرجوع ، لحديث : " العائد فى هبته كالكلب يعود فى قيئه " <sup>(٢)</sup> حيث قال الشافعى : هذا يدل على جواز الرجوع ، إذ قيئ الكلب ليس محرماً عليه ، فقال أحمد : ألا تراه يقول فيه : " ليس لنا مثل السوء ، العائد فى هبته . . . " <sup>(٣)</sup> الحديث وهذا مثل سوء فلا يكون لنا <sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر : إرشاد الفحول ، ص ١٤٢ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الهبة ، باب لا يحل لأحد أن يرجع فى هبته وصدقته رقم (٢٦٢١) عن ابن عباس رضى الله عنهما .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الهبة ، باب لا يحل لأحد أن يرجع فى هبته رقم (٢٦٢٢) عن ابن عباس رضى الله عنهما .

(٤) انظر : البحر المحيط ٥٢ / ٦ ، فتح البارى ٥ / ٢٣٥ .



وعلى نهج الإمامين ، سار محققو المذهبين ، فعملوا بهذه الدلالة ، وقد صح عن العز بن عبد السلام <sup>(١)</sup> وابن القيم <sup>(٢)</sup> وابن دقيق العيد قولهم : " السياق يرشد إلى تبيين المجل ، وتعيين المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقبيد المطلق ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط فى نظره ، وغالط فى مناظرته " <sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً : أسباب رد هذه الدلالة عند المخالفين .

قد سبق القول أن السياق نوع من أنواع البيان ، ويكاد يتفق العلماء على أنه يجرى فى كلام الله تعالى ، وكلام العرب ، إلا أن الخلاف وقع فى أثر هذه الدلالة فى الاستنباطات ، واستخراج الأدلة ، ويمكن إيجاز الأسباب التى دعت المخالفين إلى ردها فى الآتى :

أولاً : دلالة السياق دلالة ذوقية ، تتعلق بطائفت الكلام ، وحسن الترتيب والنظم ، لذلك يصير إقامة الدليل ، وبيان الحجة على هذه الدلالة فى المناظرات والجدال ، يقول ابن دقيق العيد : " ودلالة السياق لا يقام عليها دليل ، وكذلك لو فهم المقصود من الكلام ، وطولب بالدليل لعسر ، فالناظر يرجع إلى ذوقه ، والمناظر يرجع إلى دينه وإتصافه " <sup>(٤)</sup> وقال فى

(١) هو عبدالعزيز بن عبد السلام بن الحسن الشافعى ، أبو أحمد ، سلطان العلماء ، من مصنفاته : " قواعد الأحكام فى إصلاح الأئام " و " الفتاوى " توفى سنة ٦٦٠ .

(٢) هو محمد بن أبى بكر بن أيوب الحنبلى ، الشهير بابن قيم الجوزية ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، من مصنفاته : " زاد المعاد فى هدى خير العباد " و " أعلام الموقعين " توفى سنة ٧٥١ هـ .

(٣) وهذا نص ابن القيم ، ويمثله قال العز بن عبد السلام وابن دقيق العيد . انظر : بدائع الفوائد ٩ / ٤ ، البحر المحيط ٦ / ٥٢ .

(٤) انظر : إحكام الأحكام ٢ / ١٨٧ .

موضع آخر : " وهو عندى قاعدة صحيحة نافعة للنظر فى نفسه غير أن المناظر الجدلى قد ينازع فى المفهوم ويصر تقريره عليه " (١).

فالمنكرون لهذه الدلالة ، بل حتى المتوقفون ، يطلبون الدليل على صحة هذه الدلالة ، أما مجرد الذوق والفهم ، فلا يصلح لأن يكون مخصصاً لعام أو مبيناً لمجمل .

ثانياً : وهو سبب يقوم على التسليم بأنها دلالة أو قرينة ، لكن المخالف يقول : إنها دلالة مفهوم ، أو قرينة تبين المراد ، فيلحقها ما يلحق الخلاف فى مسألة تخصيص العام بالمفهوم والقرائن ، وفيه ما فيه ، على ما عرّف فى أصول الفقه .

ثالثاً : وهذا السبب يقوم على محذور ، حذر منه العز بن عبدالسلام ، وأحسبه قد يكون سبباً لتحرز البعض ، عن الأخذ بدلالة السياق ، يقول العز بن عبدالسلام : " المناسبة علم حسن لكن يشترط فى حسن ارتباط الكلام أن يقع فى أمر متحد ، مرتبط أوله بآخره ، فإنه وقع على أسباب مختلفة لم يقع فيه ارتباط ، ومن ربط ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلا بربط ركيبك ، يمان عن مثله حسن الحديث فضلاً عن أحسنه " (٢) وهل هناك أحسن من كلام الله ، وكلام رسوله ﷺ ؟ فلراد هؤلاء صونه عن الخطأ والزلل ، لاسيما وأن المقام ، مقام استنباط للأحكام ، وبيان للحلال والحرام ، فالتحرز والاحتياط يكون أولى .

(١) قنطر : إحكام الأحكام ١/ ١٤٨ .

(٢) قنطر : نظم الدرر ١/ ٦ .

#### رابعاً : أثر دلالة السياق فى مسائل العموم .

دلالة السياق ، نافعة أشد ما يكون النفع فى باب العموم ، لذلك أظن أن الإمام الشافعى ذكر فى " رسالته " هذه الدلالة ، فى هذا الباب ، لهذا الغرض .

ومسائل العموم التى أثرت فيها دلالة السياق واستعان بها الأصوليون فى تخصيصها هى :  
العام الوارد على سبب خاص ، وقصر العام على مقصوده ، والعام إذا كان فى سياق المدح والذم .

وقبل الشروع فى بيان هذه المسائل ، يجدر ذكر قاعدة عظيمة ، فى تقسيم الألفاظ العامة بوضع اللغة ، ولا نذكرها ترفاً ، بل فهم هذه القاعدة وضبطها هو المعوّل على فهم هذه المسائل ، وهو الموضح لموضع النزاع بين الأصوليين ، وهذه القاعدة هى : أن اللفظ العام بوضع اللغة على ثلاث مراتب :

أحدهما : ما ظهر منه قصد التعميم بقريئة زائدة على اللفظ ، مقالية أو حالية ، بأن أورد مبتدأ ، لا على سبب ، لقصد تأسيس القواعد فلا إشكال فى العمل بمقتضى عمومه ، ومثال القرائن : العدول عن صيغة الإفراد إلى صيغة الجمع ، كقوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ) [ النساء : ٥٨ ] نزلت فى عثمان بن طلحة <sup>(١)</sup> قبض منه النبى ﷺ مفتاح الكعبة ، فدخل به البيت يوم الفتح ، فخرج وهو يتلو هذه ، فدعا عثمان الله ، فدفع إليه المفتاح فقال عمر بن الخطاب ، لما خرج

(١) هو عثمان بن طلحة بن أبى طلحة القرشى ، هاجر إلى رسول الله ﷺ فى هجرة الحببية مع خالد بن الوليد ، توفى سنة ٤٢ هـ .

رسول الله ﷺ من الكعبة وهو يتلو هذه الآية : فداء أبى وأمى ، ما سمعته يتلوها قبل ذلك <sup>(١)</sup>.

الثانى : ما ظهر فيه قرينة تدل على عدم قصد التعميم ، ومثاله قوله ﷺ : فيما سقت السماء العشر " <sup>(٢)</sup> فإن اللفظ عام فى القليل والكثير ، لكن ظهر أن المقصود منه بيان المخرج ، لا قدر المخرج منه ويؤخذ ذلك من قوله ﷺ : " ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة " <sup>(٣)</sup> ، فهذا لا عموم له فى قصده .

الثالث : ما يحتمل الأمرين ، أى ما لم تظهر فيه قرينة زائدة تدل على التعميم ، ولا قرينة تدل على عدم التعميم ، كقوله تعالى : ( وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ) [ النساء : ١٤١ ] فيحتاج به على إبطال شراء الكافر للعبد المسلم ، فإن الملك نفى السبيل قطعاً ، ويجوز أن لا يراد ذلك باللفظ <sup>(٤)</sup> .

هذا ما ذكره المحققون فى شأن هذه القاعدة ، وقد رأيت أن العبرة فى التعميم وعدمه ، هى القرائن ومنها دلالة السياق ، ومنه نشأ الخلاف بين الأصوليين فى تخصيص العام بقرينة السياق .

<sup>(١)</sup> أخرجه الطبرى فى تفسيره ١٤٨ / ٤ .

<sup>(٢)</sup> أخرجه البخارى فى كتاب الزكاة ، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجارى رقم (١٤٨٣) ومسلم فى كتاب الزكاة ، باب ما فيه العشر أو نصف العشر رقم (٩٨١) عن ابن عمر رضى الله عنهما .

<sup>(٣)</sup> أخرجه البخارى فى كتاب الزكاة ، باب زكاة اللوز رقم (١٤٤٧) ومسلم فى كتاب الزكاة رقم (١٥٥٨) عن أبى سعيد الخدرى .

<sup>(٤)</sup> انظر تفصيل هذه القاعدة فى : شرح الإمام ١ / ٢٨٠ - ٢٨٤ ، الإحكام شرح عمدة الأحكام ٢ / ١٨٧ ، البحر المحيط ٢ / ٥٩ .

أما مسائل العموم فتفصيلها فيما يلي :

(أ) أثر دلالة السياق في العام الوارد على سبب خاص .

أول من نبه إلى أثر هذه الدلالة في هذه المسألة ، هو ابن دقيق العيد ومسألة العام الوارد على سبب خاص ، من المسائل الشهيرة في أصول الفقه وهو ضربان .

أ- أن يرد العام على سبب خاص بمسؤول وهو أيضا ضربان :

١- أن يكون عاما فيما سئل عنه ومثاله : ما روى أبو سعيد الخدري <sup>(١)</sup>

- رضى الله عنه - قال : قيل يا رسول الله : أنتوضأ من بئر

بضاعة ، وهى بئر يلقى فيها الحيض والنتن ولحوم الكلاب ؟ فقال :

" إن الماء طهور لا ينجسه شئ " <sup>(٢)</sup>.

٢- أن يكون عاما في غير ما سئل عنه ، ومثاله حين سئل

الرسول ﷺ : إنا نركب فى البحر ، ونحمل معنا القليل من الماء ،

فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضأ بماء البحر ؟ فقال رسول الله ﷺ :

" هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته " <sup>(٣)</sup>.

ب- أن يرد العام على سبب خاص بغير سؤال ومثاله ما روى أنه ﷺ

وجد شاة لميمونة <sup>(٤)</sup> ميتة فقال : " هلاً انتفعتم بجلدها ؟ قالوا : إنها ميتة ،

---

<sup>(١)</sup> هو أبو سعيد بن مالك بن سنان الأنصارى الخزرجى الخدرى ، من الحفاظ المكثرين لحديث رسول الله ﷺ ، توفي سنة ٧٤ هـ.

<sup>(٢)</sup> أخرجه أبوداود فى سننه ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء فى بئر بضاعة رقم (٦٦) والترمذى فى صحيحه فى أبواب الطهارة باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شئ رقم (٦٦) قال الترمذى: هذا حديث حسن.

<sup>(٣)</sup> أخرجه أبوداود فى كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر رقم (٣٨) والترمذى ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء فى ماء البحر أنه طهور (٦٩) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

<sup>(٤)</sup> هى ميمونة بن الحارث الهلالية ، زوج النبی ﷺ ، كان اسمها "برة" فسمها ميمونة ، توفيت سنة ٥١ هـ. انظر ترجمتها فى : أمد الغاية ٧ / ٢٦٢.

فقال : إنما حرم أكلها " (١).

إذا عرفت صورة المسألة ، فقد وقع الخلاف بين العلماء ، هل يعتبر عموم اللفظ أم يقصر على سببه ؟

فللأئمة الأربعة في هذه المسألة قولان (٢) ، وسبب هذا الاضطراب أن العلماء استنبطوا هذه الأقوال ، تفريعا من اجتهاداتهم وفتاواهم .

والحق أن من نسب القول بأن العام يقصر على سببه عند هؤلاء الأئمة فقد غلط غلطا عظيما ، وحسبك فخر الدين في " مناقب الشافعي " قد استعاذ بالله أن يصح هذا النقل عن الشافعي (٣) ، لأن أكثر العمومات الواردة على أسباب لا تختص بأسبابها كآيات المواريث ، والجهاد والظهار ، واللعان ، والقذف ، والمحاربة ، والفريق ، والربا ، والصدقات ، وغيرها ، فعامتها نزلت على أسباب معينة مشهورة في كتب الحديث والتفسير وقد نقل ابن تيمية والقرافي (٤) إجماع الإمة على أن حكمها عام في حق غير أولئك المعنيين (٥).

أما المسائل التي ظن أن الأئمة قصروا العام على سببه ، فهي تعود إلى القاعدة التي ذكرناها في مقدمة هذا البحث ، وهي ظهور قرينة في اللفظ دلت على عدم قصد التعميم ، ومن هذه القرائن ، بل هي أعظمها ، دلالة السياق ، وهي التي نبه عليها ابن دقيق العيد ، فأورد فيها تحقيقا

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالبإغ رقم (١٠١ - ١٠٤).

(٢) انظر أقوال العلماء في هذه المسألة في : تيسير التحرير ١ / ٢٦٤ ، شرح تنقيح الأصول من ٢١٦ ، رفع الحاجب ٣ / ١٢١ .

(٣) نقل ذلك عن الزركشي في البحر المحيط ٣ / ٢٠٥ .

(٤) هو أحمد بن إدريس القرافي المالكي ، أبو العباس ، شهاب الدين ، من مؤلفاته : " نفائس الأصول في شرح المحصول " و " الفرق " ، توفي سنة ٦٨٤ هـ .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى ٣١ / ٢٨ - ٢٩ ، المقد المنظوم ٢ / ٣٦٤ .

بديعا لم يسبق إليه ، وذكر فروعا مخرجة على هذه الدلالة فقال: " إنما ننبه فيها على شيء رأيت بعضهم يغلط بسببه ، وذلك أن السؤال والجواب قد يكون اتساقهما وسياقهما مقتضيا للتخصيص وقد لا يكون . فإن كان الأول اقتضى ذلك التخصيص ، لأن السياق مبين للمجملات مرجح لبعض المحتملات ، مؤكد للواضحات ، وإن كان الثاني فهي المسألة الخلافية ، فقد يجئ بعض الضعفة ، فيرى السؤال والجواب حيث يقتضى السياق التخصيص ، فيحمله على المسألة الخلافية ، ويرجح ما رجحه الجمهور من القول بالعموم ، وهو عندنا غلط في أصل هذا المحل فليتنبه له " <sup>(١)</sup>.

ونذكر ابن دقيق العيد في موضع آخر مثلاً على تخصيص العموم بدلالة السياق وهو حديث جابر بن عبد الله <sup>(٢)</sup> رضى الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ في سفر ، فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه ، فقال : " ما هذا ؟ قالوا : صائم . قال : ليس من البر الصيام في السفر " <sup>(٣)</sup> وقد استدل الظاهرية على تحريم الصوم في السفر بهذا الحديث <sup>(٤)</sup> لأن اللفظ عام ، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، أما ابن دقيق العيد فخصه بمن كان في مثل حالة هذا الرجل ، ممن يجهد الصوم ويشق عليه ، أو يؤدي به إلى ترك ما هو أولى من القربات . فالتنهي وإن كان عاما ، إلا أن السياق والقرائن دلت على تخصيص هذا العموم <sup>(٥)</sup>.

(١) انظر شرح الإمام ١ / ٢٧٤ .

(٢) هو جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري ، شهد بدرا وأحدا ، من المكثرين في الحديث ، توفي سنة ٧٤ هـ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه . رقم (١٩٤٦) ومسلم في كتاب

الصوم ، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر رقم (١١١٥) .

(٤) تنظر : المحلى ٦ / ٢٤٧ .

(٥) انظر : إحكام الأحكام ٢ / ٢٢٥ .

ولا يظنن ظان أن هذه المسألة - أي تخصيص العام بالسياق - مما  
ابتدعه ابن دقيق العيد ، وإن كان له الفضل في التنبيه عليه ، بل هو  
موجود في كلام المتقدمين ، كالصيرفي<sup>(١)</sup> ، فأطلق جواز التخصيص به  
ومثله بقوله تعالى : ( الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم )  
[آل عمران : ١٧٣] .

وظاهر كلام الشافعي في " الرسالة " يقتضيه ، ولهذا لما نبه ابن  
دقيق العيد على أثر هذه الدلالة في العموم ، عقد بعض المتأخرين  
كالزركشي والشوكاني<sup>(٢)</sup> في باب العموم ، مسألة في جواز تخصيص  
العموم بدلالة السياق ، ساقوا فيه تحقيق ابن دقيق العيد<sup>(٣)</sup> ، ولم أقف على  
أحد جعل للمسألة هذا العنوان قبل هذا التنبيه .

ثم يبقى شئ أخير يجدر ذكره ، قبل ختم الكلام في هذه المسألة ،  
وهو بيان الفرق بين التخصيص بالسياق والتخصيص بالسبب ، لاشتباهه  
على كثير من الناس ، فإن التخصيص بالسبب غير مختار . يقول ابن دقيق  
العيد : " ويجب أن يتنبه للفرق بين دلالة السياق والقرائن الدالة على  
تخصيص العموم وعلى مراد المتكلم ، وبين مجرد ورود العام على سبب ،  
ولا تجربها مجرى واحدا ، فإن مجرد ورود العام على السبب لا يقتضي  
التخصيص به كنزول قوله تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما )  
[المائدة : ٣٨] بسبب سرقة رداء صفوان<sup>(٤)</sup> ، فإنه لا يقتضي التخصيص

(١) هو محمد بن عبدالله الصيرفي الشافعي ، أبوبكر ، من تصانيفه " شرح الرسالة " ، " كتاب في الشروط " ،  
توفي سنة ٣٣٠هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٤ / ١٦٨ ، الأعلام ٦ / ٢٢٤ .

(٢) هو محمد بن علي بن محمد للشوكاني ، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن ، من مصنفاته " نيل الأوطار  
شرح منتهى الأخبار " و " إرشاد الفحول " توفي سنة ١٢٥٠هـ . انظر ترجمته في : الأعلام ٦ / ٢٩٨ .

(٣) انظر البحر المحيط ٣ / ٢٨٠ ، إرشاد الفحول ص ١٤٢ .

(٤) هو صفوان بن أمية خلف القرشي ، يكنى أبا وهب ، كان من المؤلفة ، وحسن إسلامه ، مات سنة ٤٢هـ .



به بالضرورة والإجماع ، أما السياق والقرائن فإنها الدالة على مراد المتكلم من كلامه ، وهي المرشدة إلى بيان المجملات ، وتعيين المحتملات ، فاضبط هذه القاعدة ، فإنها مفيدة في مواضع لا تحصى <sup>(١)</sup>.

### ب- أثر دلالة السياق في قصر العام على مقصوده

وهذه قاعدة مشهورة ، وهي : أن الكلام إذا سيق لأجل معنى هل يكون حجة في غيره ؟ أو يقال : إن الكلام في غير المقصود منه مجمل يبين من جهة أخرى ؟ ومثله ابن تيمية بقوله تعالى : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) [ البقرة : ٢٧٥ ] فهل يحتج بعمومه على جواز بيع كل شئ؟ فيعم بيع الميتة والخنزير والخمر والكلب وأم الولد والوقف وملك الغير والثمار قبل بدو صلاحها ونحو ذلك ؟ أم يقال : إن الآية سيقت لبيان الفوق بين البيع والربا وأن أحدهما حلال والآخر حرام ؟ ولم يقصد فيه بيان ما يجوز وما لا يجوز <sup>(٢)</sup>.

ويفهم من كلام الأصوليين أن أول من عقد لهذه القاعدة بابا مستقلا في كتابه " الملخص " هو القاضي عبدالوهاب المالكي <sup>(٣)</sup> ، وفهرسها بوقف العموم على المقصود منه <sup>(٤)</sup> فقال : ( وصورة المسألة أن يستدل بقوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) إلى قوله تعالى : ( فالآن باسروهن ) [ البقرة : ١٨٧ ] على إباحة كل نوع مختلف في جواز أكله ، أو شرب بعض ما يختلف في شربه ، وقد علم أن المقصود من الأكل

(١) انظر : إحكام الأحكام ٢ / ٢٢٥ ، البحر المحيط ٣ / ٣٨٠.

(٢) انظر منهاج السنة ٤ / ٢١٨.

(٣) هو عبدالوهاب بن علي بن نصر التتلي البغدادي المالكي ، أبو محمد ، من مصنفاته : " عيون المجالس " و

" الإشراف على مسائل الخلاف " توفي سنة ٤٢٢ هـ.

(٤) انظر العقد المنظوم ٢ / ٣٨٧ ن شرح الإمام ١ / ٢٨٥.

والجماع فى ليلة الصيام ، لا يحرم نسخا لما تقدم . وبقوله تعالى :  
 ( والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله ) [ التوبة :  
 ٣٤ ] على وجوب الزكاة فى نذر مختلف فيه ، أو نوع مختلف فى تعلق  
 الزكاة به ، وكذلك التعلق بالخطاب الخارج على المدح والذم نحو قوله  
 تعالى : ( والذين هم لفروجهم حافظون . إلا على أزواجهم أو ما ملكت  
 أيماهم ) [ المؤمنون : ٥-٦ ] على جواز الجمع بين الأختين بملك اليمين  
 ونحوه " (١).

وأثر دلالة السياق على هذه القاعدة لا يخفى ، فإن المقصود لا  
 يعرف إلا بالسياق ، سواء كان مدحا ، أو ذما ، أو امتنانا .  
 ولقد اختلف العلماء ، هل يخص العام بمقصوده أم لا ؟ إلى مذهبين :  
 الأول : مذهب الجمهور ، فقالوا : يبقى على عمومه ، ولا يخص  
 بمقصوده (٢).

الثانى : مذهب المحققين من الشافعية والحنابلة والمالكية ، أنه  
 يخص بمقصوده يقول إلكيا الهراسي (٣) : " إنه الصحيح ، وبه جزم الفقهاء  
 الشافعي (٤) فى كتابه ، فلا يحتج بقوله : ( والذين يكنزون الذهب والفضة )  
 [ التوبة : ٣٤ ] على وجوب الزكاة ، ثم قال : ومن ضبط هذا الباب ، أفاده  
 علما كثيرا ، واستراح من لا يرتب الخطاب على وجهه ، ولا يضعه

(١) نقله عن ابن دقيق العيد فى شرح الإمام ١/ ٢٨٥-٢٨٦ ، والزركشى فى البحر المحيط ٣/ ٥٨ .

(٢) انظر : تيسير التحرير ١/ ٢٥٧ ، أصول ابن مفلح ٣/ ٩٧٥ ، رفع الحاجب ٣/ ٢٢٧ ، شرح تنقيح  
 الفصول ص ٢٢١ .

(٣) هو على بن محمد بن على الطبرستانى الشافعى ، عماد الدين ، شيخ لشافعية ببغداد ، من مصنفاته :  
 " شفاء المسترشد " و " نقض مفردات الإمام أحمد " توفى ٥٠٤ هـ .

(٤) هو محمد بن على بن إسماعيل ، القفال الكبير ، إمام لشافعية بما وراء النهر ، من مصنفاته كتاب  
 أصول الفقه " و " شرح الرسالة " توفى سنة ٣٦٥ هـ .

موضعه " (١).

وجزم به أيضا القاضي حسين (٢) في " تعليقه " (٣) . واختاره أيضا ابن دقيق العيد ، والعز بن عبد السلام.

واختاره أيضا مجد الدين بن تيمية (٤) وحفيده تقي الدين (٥) واستدل بها في مواضع من كتابه " فتح الباري " ابن رجب الحنبلي (٦) ، ونسبه إلى متقدمي المالكية القاضي عبد الوهاب ، ورجحه شهاب الدين القرافي (٧).

واختلف النقل واضطرب عن الإمام الشافعي ، وسبب الخلاف عائد لاختلاف أصحابه في استنباط هذه القاعدة تخريجا من أقواله . فالآمدي (٨) نقل عنه منع العموم ، وتخصيصه بسباق المدح أو الذم ، لأن الشافعي منع التمسك بقوله تعالى : ( والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب اليم ) [ التوبة : ٣٤ ] على وجوب زكاة الحلي ، مصيرا منه إلى أن العموم لم يقع مقصودا في

(١) انظر : البحر المحيط ٣ / ١٩٥ .

(٢) هو حسين بن محمد أحمد المروذي ، أبو علي ، شيخ الشافعية في زمانه من تصانيفه " فتاوى الكبير " و " أسرار الفقه " توفي سنة ٤٦٢ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٥ / ٢٦٠ ، الإعلام ٢ / ٢٥٤ .

(٣) انظر البحر المحيط ٣ / ١٩٦ .

(٤) هو عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحنبلي ، أبو البركات ، من مصنفاته " المنتقى في أحاديث الأحكام " و " المحرر " توفي سنة ٦٥٢ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٧ / ٤٤٣ ، الإعلام ٤ / ٦ .

(٥) انظر : أصول ابن مفلح ٣ / ٩٧٥ .

(٦) هو زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ، أبو الفرج ، من مصنفاته " فتح الباري شرح صحيح البخاري " و " القواعد الفقهية " توفي سنة ٧٩٥ هـ .

(٧) انظر : العقد المنظوم ٢ / ٣٨٧ .

(٨) هو علي بن محمد بن سالم التتلي ، أبو الحسن ، سيف الدين الآمدي ، من تصانيفه " الإحكام في أصول الأحكام " و " منتهى السؤال " توفي بدمشق سنة ٦٣١ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٧ / ٢٥٣ ، الإعلام ٤ / ٣٣٢ .

الكلام ، وإنما سبق لقصد الذم والمدح <sup>(١)</sup> ، وضف هذا الوجه تاج الدين السبكي <sup>(٢)</sup> فقال: " والثابت عن الشافعي الصحيح من مذهب العموم " <sup>(٣)</sup> ولعل هذا القول مأخوذ من قول للشافعي في القديم ، فإنه ذهب فيه إلى أن النوم في الصلاة لا ينقض الوضوء واحتج بقوله تعالى : ( والذين يبنيون لربهم سجدا وقياما ) [ الفرقان : ٦٤ ] ، فأخرجه مخرج المدح ، وما خرج مخرج المدح ينفي عنه إبطال العبادة <sup>(٤)</sup> .

والحق أن كلام الإمام الشافعي في " الرسالة " عن السياق ، يؤيد ما نسب إليه من القول بالتخصيص ، ونقلوا عنه أيضا قوله : " الكلام مفصل في مقصوده ، ومجمل في غير مقصوده " <sup>(٥)</sup> ، أما ما نقل عنه من مسائل مخالفة لهذه القاعدة ، فلم يكن ذلك خرقا لها ، بل لمعارض آخر ، حيث وضع العلماء ضوابط للعمل بهذه القاعدة وهي :

١- أن لا تضعف القرينة - وهي دلالة السياق - عن دلالة اللفظ على العموم ، وهذا ضابط ذكره ابن دقيق العيد في سياق تحقيق جيد ، قال فيه : " والتحقيق عندي أن دلالته على ما لم يقصد به أضعف من دلالته على ما قصد به ، ومراتب الضعف متفاوتة ، والدلالة على تخصيص اللفظ وتعيين المقصود مأخوذ من قرآن قد تضعف تلك القرينة عن دلالة اللفظ على العموم ، والمرجع في ذلك إلى ما يجده الناظر بحسب لفظ لفظ . . ومن

(١) قظر : الإحكام في أصول الأحكام ٢ / ١١٥ .

(٢) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي ، أبونصر ، من تصانيفه " جمع الجوامع " و " رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب " توفي سنة ٥٧٧ هـ . انظر ترجمته في : ثمرات النعيب

٣٨٠ / ٨ ، الأعلام ٤ / ١٨٤ .

(٣) قظر رفع الحاجب ٣ / ٢٢٩ .

(٤) قظر البحر المحيط ٣ / ١٩٦ .

(٥) قظر البحر المحيط ٣ / ١٩٥ .

فوائد هذه القاعدة : أن ما كان غير مقصود ، يخرج عنه بدليل قريب الحال ، لا يكون في مرتبة الذى يخرج به عن العموم المقصود ، ومراتب الضعف - كما قدمناه - فيما لم يقصد من اللفظ متفاوتة ، ومن بعيدها ما كان فى حكم الطوارئ والعوارض التى لا يكاد يستحضرها من يجوز عليه الغفلة عنها " (١).

لذلك من ظن أن هذه القاعدة يعمل بها على الإطلاق ، فقد وهم - لا سيما وأن دلالة السياق ، دلالة ذوقية ، يختلف الأخذ بها باختلاف الأقسام والمدارك ، ولعل هذا ما حمل الإمام الشافعى وغيره على ترك العمل بهذه القاعدة فى بعض المواضع .

٢- أن لا يعارضه عموم آخر خال من المدح أو الذم ، وهذا ضابط يكاد يجمع عليه الأصوليون . فإذا عارضه قدم عليه ، لأنه متفق عليه ومثاله قوله تعالى : ( حرمت عليكم أمهاتكم . . ) [ النساء : ٢٣ ] مع قوله تعالى : ( فاتكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت ) [ النساء : ٦ ] فالآية الأولى سبقت لبيان أعيان المحرمات ، فقدمت على الثانية التى سبقت للامتنان بإباحة الوطء بملك اليمين ، لذلك رد الحنابلة على داود الظاهرى (٢) .

٣- وهذا الضابط ذكره عز الدين بن عبد السلام ، ففصل بينما إذا كان المتقدم شرطاً أم لا ، فقال : " ويتعين أن يستثنى من غير هذه القاعدة ، إذا كان المتقدم شرطاً ، كقوله تعالى : ( إن تكونوا صالحين فإنه كان للأوابين غفورا ) [ الإسراء : ٢٥ ] فإنه يتعين أن الوعد بالغفران ها هنا مختص

(١) تظنر : شرح الإمام ١/ ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٢) هو داود بن على بن خلف الأصبهاني . أبوسلمان ، أحد الأئمة المجتهدين ، وإمام أهل الظاهر ، توفى

بمن تقدم ذكره من المخاطبين في قوله تعالى: ( إن تكونوا ) ولا يعم هذا الحكم الخلاق ، ولا جميع الأمم الماضية ، بسبب أن التعاليق اللغوية أسباب ، والجزاءات المترتبة عليها مسببات ، والمسبب ناشئ عن سببه ، وصلاحنا نحن لا يكون سببا لمفطرة ذنوب الأمم السالفة في عادة الله تعالى في خلقه ، وأن صلاح كل أمة يختص بها ، ولا يتعدى إصلاح أحد لغيره إلا أن يكون له في ذلك سبب أو معونة ، لقوله تعالى : ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) [ النجم : ٣٩ ] وقوله ﷺ : " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له " (١) فإذا لم يكن شرطا فالصحيح الحمل على العموم " (٢) ، ولم أقف على أحد وافق العز على هذا التفصيل غير الأصفهاني (٣) فقال : " وهذا التفصيل حسن لا بأس به " (٤).

هذه هي الضوابط التي اشترطها الأصوليون للعمل بهذه القاعدة ، فإذا خالف الإمام الشافعي العمل بهذه القاعدة في بعض المسائل فذلك لتخلف بعض هذه الضوابط ، لذلك من أثبت نسبة القول بهذه القاعدة للإمام فله حجة ، وهو كلام الشافعي في " الرسالة " عن السياق ومن نفاه ، فهو المطالب بالدليل .

ثم يبقى إشكال لا يزول إلا بإثبات مذهب ثالث لهذه القاعدة ، لم أقف على أحد ذكره ، وتقرير الإشكال : أن القائلين بعدم اعتبار مقصود الكلام ، وأنه لا يخصص عموم اللفظ ، - وهم الحنفية وجمهور

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الوصية ، باب وصول الصنقات إلى المييت رقم (١٦٣١) .

(٢) نقله عنه القرافي في العقد المنظوم ٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨ .

(٣) هو محمد بن محمود بن محمد عباد المعلى الشافعي ، أبو عبدالله ، شمس الدين ، من مصنفاته \* الكاشف

عن المحصول \* و " غاية المطلب " توفي سنة ٦٨٨ هـ .

(٤) انظر الكاشف ٤ / ٥٩٣ .

المتكلمين - قد بنوا مسائل عظيمة في باب الوقف ، والإيمان ، والطلاق ،  
اعتبر فيها مقاصد الخلق ، فخصصوا بها العموم ، وعمموا بها الخصوص ،  
فقد نقل عن الغزالي <sup>(١)</sup> - رحمه الله - في كتابه " الفتاوى " أن المقاصد  
تعتبر ، يعنى مقاصد الواقفين <sup>(٢)</sup>.

ونقل التاج السبكي عن الرافعي <sup>(٣)</sup> مسائل في الطلاق خص فيها  
عموم اللفظ بمقاصد المتكلمين <sup>(٤)</sup> وتفريع هذه المسائل على هذه القاعدة لا  
يتم ، مع القول بعدم حجيتها ، إلا إذا قلنا بمذهب ثالث يفصل بين كلام  
الشرع ، وكلام الخلق ، فتجرى القاعدة في الثانى دون الأول . ويؤيد هذا  
التفصيل ما نقله الزركشى عن بعض العلماء من استشكلهم لهذه المسئلة ،  
بأنها لا تتصور في كلام الله المنزه عن الغفلة ، لأن القائل بعدم دخول  
الصور غير المقصودة في لفظ العموم ، قائل بعدم خطورها على البال ،  
وهو لا يتصور في حق الله ، وإنما بالنسبة لنا <sup>(٥)</sup>.

وبعد أن تبين لنا أقوال العلماء في هذه القاعدة ، وتقارير الأئمة  
نقدم بعض المسائل المفردة عنها :

---

(١) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعى ، أبو حامد ، حجة الإسلام ، من مصنفاته "   
المعتصمى " و " إحياء علوم الدين " توفى سنة ٥٠٥ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ١٨ / ٥ ،  
الأعلام ٢٢ / ٧ .

(٢) نقل ذلك الزركشى في البحر المحيط ٥٩ / ٣ .

(٣) هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعى ، أبو القاسم ، إمام الدين ، من تصانيفه : " الوجيز " و  
" الشرح الكبير " توفى سنة ٦٢٣ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ١٨٩ / ٧ ، الأعلام ٥٥ / ٤ .

(٤) انظر الأنباه والنظائر ١٣٥ / ٢ .

(٥) انظر في هذا الإشكال وجواب الزركشى عليه في البحر المحيط ٥٩ / ٣ .

١ - استدلل تقى الدين بن تيمية بهذه القاعدة ، فى معرض رده على الرافضى الذى زعم أن أبوبكر منع فاطمة <sup>(١)</sup> - رضى الله عنهما - بإرثها ، مستدلا بقوله ﷺ : " نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة " <sup>(٢)</sup> وقد خالف أبوبكر عموم قوله تعالى : ( يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) [ النساء : ١١ ] وقد أجاب رحمه الله بأجوبة منها : " أن هذه الآية لم يقصد بها بيان من يورث ، ولا بيان صفة المورث والوارث ، وإنما قصد بها أن المال الموروث يقسم بين الوارثين على هذا التفصيل . . . ولهذا لو كان الميت مسلما وهؤلاء كفارا ، لم يرثوا باتفاق المسلمين ، وكذلك لو كان كفارا وهؤلاء مسلمين لم يرثوا بالمسنة وقول جماهير المسلمين . وحينئذ فالآية لم تبين من يورث ومن يرثه ، لم يكن فيها دلالة على كون غير النبى ﷺ يرث أو لا يورث ، فلأن لا يكون فيها دلالة على كونه هو يورث بطريق الأولى والأخرى " <sup>(٣)</sup>.

٢ - وعمل بها ابن رجب الحنبلى عند شرحه لحديث : " أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلى " وفيه : " وجعلت لى الأرض مسجدا وظهورا ، وأيما رجل من إمتى أدركته الصلاة فليصل " <sup>(٤)</sup> وهذا الحديث سيق مساق الامتنان ، فلحقه الخلاف ، فاستدل بعمومه بعض الناس على الصلاة فى المقابر ، والاعطان ، والحمام ، وغير ذلك وخصه آخرون بسياقه ، فقال

<sup>(١)</sup> هى فاطمة بن رسول الله ﷺ ، سيدة نساء العالمين ما عدا مريم بن عمران ، أمها خديجة بنت خويلد ، تزوجت بعلى رضى الله عنهما ، وتوفيت بعد أبيها بستة أشهر . انظر ترجمتها فى : أسد الغابة ٢١٦/٧ .

<sup>(٢)</sup> أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب دعواكم رقم (٨) .

<sup>(٣)</sup> انظر منهاج السنة ٤/ ٢١٦ - ٢١٧ .

<sup>(٤)</sup> الحديث أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب قول النبى ﷺ : " جعلت لى الأرض مسجدا وظهورا " رقم (٤٣٨) عن جابر بن عبدالله رضى الله عنه .



ابن رجب : " إنما خرج الكلام لبيان أن هذه الأمة خصت عن الأمم بأنهم يصلون في غير المساجد المبنية للصلاة فيها ، فيصلون حيث أدركتهم الصلاة من الأرض ، في مسجد مبنى وغير مبنى ، فالأرض كلها لهم مسجد ، ما بنى للصلاة وما لم يبن . . وهذا يرجع إلى أن العموم إذا سيق لمعنى خاص ، عم ما سيق له من ذلك المعنى دون غيره مما لم يسق الكلام له ومن الناس من يأخذ بعموم اللفظ والأظهر الأول ، وليس هذا تخصيص العموم بسببه الخاص ، فإن الشارع قد يريد بيان حكم عام يدخل فيه السبب وغيره ، بخلاف ما إذا ظهر أنه لم يرد من العموم إلا معنى خاص سيق له الكلام ، فإنه يظهر أن غير ما سيق له غير مراد من عموم كلامه ، والله أعلم " (١).

### (ج) العام إذا كان في سياق المدح أو الذم

وهذه المسألة فرد من أفراد مسألة قصر العام على مقصوده، السالفة وتكرار لها ، وأفردتها بالذكر تقليدا لبعض الأصوليين كالسبكي في " جمع الجوامع " والزرخشى في " البحر " وإلا فأغلبهم يكتفى بذكر أحدهما عن ذكر الآخر .

والذى نبه إلى هذا تاج الدين السبكي في " رفع الحاجب " فقال : " ليست المسألة مقصورة على ما سيق للمدح والذم ، بل هي عامة في كل ما سيق لغرض " (٢) ، لذلك عاب الزرخشى على من ذكر المسألتين في كتابه من غير الإشارة إلى هذا التنبيه (٣).

(١) انظر فتح الباري لابن رجب ٢ / ٤٤٤ - ٤٤٥ .

(٢) انظر : رفع الحاجب ٣ / ٢٢٦ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٢ / ٥٩ .

وجه كونها تكرارا : أن مسألة دخول الصور غير المقصودة في العام ، إذا قامت قرينة على عدم قصد صورة ، أو صور باللفظ العام ، والسياق للمدح أو الذم قرينة من القرائن التي تقوم على ذلك ، فكانت داخلة في ترجمة مسألة غير المقصودة .

ولقد تكلف ابن أبي شريف <sup>(١)</sup> بجواب يمنع كونها تكرارا فقال : " ويجب بمنع كون سياق المدح أو الذم عند المخالف قرينة على عدم الدخول في العام ، بل المخالف هنا يدعي أن سياق المدح أو الذم قرينة صارفة عن قصد التعميم باللفظ أصلا ، فهو ينفي العموم هنا عن اللفظ كما يدل عليه استعماله المنقول في الأحكام والمحصول <sup>(٢)</sup> . والمخالف في مسألة غير المقصودة ، موافق على أن اللفظ عام فيما سواها ، مدح أن القرينة قامت على عدم دخول غير المقصودة في العام ، فظهر تغاير ترجمتي المسألتين من غير تكرار " <sup>(٣)</sup> .

وهو ما يعنى استعمال الأمدى والرازي للمنقول من قوله تعالى : ( وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ) [ التوبة : ٣٤ ] ، لكن لا يظهر من كلامهم أنهم عنوا أن العام غير مقصود باللفظ أصلاً بدليل أن صاحب المحصول قال في صدر كلامه : " قصد المتكلم بخطابه إلى المدح أو إلى الذم لا يوجب تخصيص العام " ومعناه أنه عام أصلاً ، لكن الخلاف في سياق المدح أو الذم هل يخصص هذا العام أم لا ؟

(١) هو محمد بن محمد بن أبي شريف المقسى الشافعى ، كمال الدين ، أبو المعالي ، من تصانيفه : \* الدرر للوامع بتحرير جمع الجوامع \* و \* القرائن في حل شرح العقائد \* توفي سنة ٩٠٦ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٤٣ / ١٠ ، الأعلام ٤٣ / ٧ .

(٢) انظر : الإحكام ١١٥ / ٢ ، المحصول مع شرحه للكاشف ٥٩١ / ٤ .

(٣) انظر : الدرر للوامع ، مخطوط ، ١٥١ ، ١٥٢ .

ثم إذا أسلمنا بنفى العموم من هذه الآية أصلاً ، فهو مجرد مثال أتى به الرازي والآمدي لتصوير المسألة ، وإلا فهناك من الأمثلة ما يقرّ المخالف بعمومها وقد سبقت مساق المدح أو الذم ، أرأيت إلى قوله تعالى : ( قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ) إلى قوله : ( وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْجَاهِهِمْ خَافِضُونَ . إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ) [ المؤمنون : ١ - ٦ ] فسياقها سياق المدح ، والمخالف مقرّ بعموم قوله تعالى : ( أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ) ، وهو يعمّ ملك اليمين ، سواء الأخت وغيرها ، وقد يستدل بها على جواز الجمع بين الأختين بملك اليمين ، لكن ترك هذا العام ، لعام لم يسق لمدح أو ذم وهو قوله تعالى : ( وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ )<sup>(١)</sup> [ النساء : ٢٣ ] وهذا ما فهمه المحققون من كلام الآمدي ، لذلك أورد القرافي كلام الآمدي في هذه المسألة في موضعين من كتابه " العقد المنظوم " في باب صيغ العموم<sup>(٢)</sup> ثم في باب ما ظنّ أنه من مخصصات العموم<sup>(٣)</sup> ، فدلّ على أن العام في سياق المدح أو الذم مقصود أصلاً ، لكن هل يخصّ بمقصوده أم لا ؟ هذا موطن الخلاف .

ثم إن ابن أبي شريف ساق هذا الجواب رداً على الزركشي على اعتراضه على صاحب " جمع الجوامع " لتكراره هذه المسألة ، ويظهر والله أعلم أنه لم يطلع على كتاب المصنف الآخر وهو " رفع الحاجب " فقد ذكر فيه هذا التنبيه .

(١) انظر هذا المثال وغيره في البحر المحيط ١٩٧ / ٣ ، رفع الحاجب ٢٢٥ / ٣ .

(٢) ٥٦٢ / ١ .

(٣) ٣٨٦ / ٢ .

هذا ما تقرر فى هذه المسألة ، فكل ما قيل من خلاف فى المسألة السابقة ، يقال هنا من غير فرق ، والله أعلم .

#### خامسا : أثر دلالة السياق فى بيان المجل وتعيين المحتمل

وأعنى بالمجل هنا ، المجل فى اصطلاح الأصوليين وهو : " ما تردد بين محتملين فأكثر على السواء " <sup>(١)</sup> ، وقد سبق فى كلام الأئمة القائلين بدلالة السياق ، أنها مبينة للمجل ومعينة للمحتمل ، أرايت إلى قوله ﷺ : " الخالة بمنزلة الأم " ، وهذه المنزلة التى أشار إليها النبى ﷺ تتردد بين أكثر من احتمال إما يكون بمعنى الحنو والشفقة ، أو منزلة الأم فى الحقوق كالنفقة والميراث ونحوه ، وبالثانى أخذ أصحاب التنزيل ، فرعوا أن الخالة ترث كما أن الأم ترث <sup>(٢)</sup> ، وهو احتمال وارد إذا استبعدت سياق الحديث ، ولكن انظر إلى سياق الحديث الذى رواه السبراء بن عازب <sup>(٣)</sup> رضى الله عنه قال : " خرج رسول الله ﷺ من مكة فتبعتهم ابنة حمزة <sup>(٤)</sup> تنادى : يا عم ، فتناولها على فأخذ بيدها ، وقال لفاطمة : دونك ابنة عمك ، فاحتملتها ، فاختصم فيها على وزيد <sup>(٥)</sup> وجعفر <sup>(٦)</sup> ، فقال

(١) انظر هذا التعريف فى شرح الكوكب المنير ٣ / ٤١٤ .

(٢) انظر : الأنباه والنظائر ٢ / ١٣٥ ، فتح البارى لابن حجر ٧ / ٥٠٦ .

(٣) البراء بن عازب بن الحارث الأصارى الأوسى ، أبو عمار ، استشهد فى غزوة بدر ، وشهد أحدا توفى سنة ٧٢ هـ .

(٤) حمزة بن عبدالمطلب بن هاشم القرشى ، عم رسول الله ﷺ ، أسد الله وأسد رسوله ، شهد بدرا واستشهد فى أحد . انظر ترجمته فى إصابه ١ / ٣٥٣ .

(٥) زيد بن حارثة الكلبى ، أبو أسامة ، مولى رسول الله ﷺ وحبه ، شهد بدرا ، واستشهد فى غزوة مؤتة سنة ٨ هـ . انظر ترجمته فى : الإصافة ٢ / ٥٦٣ .

(٦) جعفر بن أبى طالب ، أبو عبد الله بن هاجر الهجرتين ، استشهد فى غزوة مؤتة سنة ٨ هـ . انظر ترجمته فى : الإصابه ١ / ٢٣٧ .

على : أنا أحق بها ، وهي ابنة عمى . وقال جعفر : ابنة عمى وخالتها  
تحتى ، وقال زيد : ابنة أخى ، ففضى بها النبى ﷺ لخالتها ، وقال الخالة  
بمنزلة الأم ، وقال لعلى ، أنت منى وأنا منك ، وقال لجعفر : أشبهت خلقى  
وخلقى ، وقال لزيد : أنت أخونا ومولانا " (١) ، يقول ابن دقيق العيد :  
" سياق الحديث يدل على أنها بمنزلتها فى الحضانة ، وقد يستدل بإطلاقه  
أصحاب التنزيل على تنزيلها منزلة الأم فى الميراث ، إلا أن الأول أقوى ،  
فإن السياق طريق إلى بيان المجملات ، وتعيين المحتملات ، وتنزيل الكلام  
على المقصود منه " (٢).

ومن الأمثلة التى تلحق بهذا المبحث : ما وقع الخلاف فى تفسير  
قوله تعالى : ( والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله ) [ البقرة :  
١٤٥ ] فنقل عن مجاهد (٣) والشافعى وغيرهم أن المراد بقوله : "وجه الله":  
قبلة الله (٤) ، فظن من ظن أن فى هذا تأويل الوجه بمعنى القبلة ، ولما كان  
هذا الاحتمال ، لا يساعده سياق الآية رد ابن تيمية على ذلك بقوله : " ومن  
عدها فى الصفات فقد غلط ، كما فعل طائفة ، فإن سياق الكلام يدل على  
المراد حيث قال : ( والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله )  
[ البقرة : ١٤٥ ] والمشرق والمغرب الجهات ، والوجه هو الجهة ، يقال :  
أى وجه تريده ؟ أى : أى جهة ؟ وأنا أريد هذا الوجه ، أى : هذه الجهة ،  
كما قال تعالى : ( ولكل وجهة هو موليها ) [ البقرة : ١٤٨ ] ولهذا قال :

(١) أخرجه البخارى فى كتاب المغازى ، باب عمرة القضاء ، رقم (٤٢٥١).

(٢) فطر : إحكام الأحكام ٤ / ٨٢ ، ٨٣.

(٣) هو مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي ، تابعى ، شيخ القراء والمفسرين ، أخذ التفسير عن ابن عباس

رضى الله عنهما ، توفى سنة ١٠٣ هـ . فطر ترجمته فى : شرات الذهب ٢ / ١٩ ، الأعلام ٥ / ٢٧٨.

(٤) انظر : تفسير الطبرى ١ / ٥٤٩ ، تفسير ابن كثير ١ / ٣٩١.

(فأينما قولوا فثم وجه الله) أى : تستقبلوا وتتوجهوا ، والله أعلم " (١).

سادساً : أثر دلالة السياق فى كلام الخلق .

قال مجد الدين بن تيمية عن هذا المبحث : " هذا الفصل عظيم الفائدة خصوصاً فى الإيمان وكلام الخلق " (٢) . وهو شبيه بمسألة " دخول الصور غير المقصودة فى لفظ العموم " ، فهو يجرى أيضاً على كلام الخلق ، من أهل الحق وأهل الباطل ، فاللفظ الخاص قد ينتقل إلى معنى العموم بالإرادة ، والعام قد ينتقل إلى الخصوص بالإرادة ، وهذا لا يعرف إلا بسياق الكلام ، رأيت إلى رجل دُعِيَ إلى غداء فقال : والله لا أتغذى ، فهذه ألفاظ عامة نقلت إلى معنى الخصوص بإرادة المتكلم ، التى يقطع السامع عند سماعها أنه لم يرد النفى العام إلى آخر العمر ، لذلك بنى كثير من الفقهاء - لا سيما الحنابلة - مسائل عظيمة على هذه القاعدة ، وقد عقد ابن رجب فى " قواعد " فصلاً خاصاً لهذه المسائل (٣) ، وعنون لها تاج الدين السبكي فى " منع الموانع " بقوله : هل العبرة بـ الملفوظ أم بالمقصود (٤) ؟ ونقل عن الغزالي أنه يعتبر المقاصد فى كلام الواقفين فيُخصَّص بها العموم ، ويعم بها الخصوص ، وإليك بعض المسائل المخرجة على معرفة دلالة السياق :

(١) انظر : مجموع الفتاوى ١٩٣ / ٣ .

(٢) انظر المسودة ص ١٠٣ .

(٣) انظر : تقرير القواعد ٥٩١ / ٢ .

(٤) انظر : منع الموانع ص ٥٠٠ .

١- وهذه مسائل ذكرها محمد بن الحسن <sup>(١)</sup> في " السير الكبير " فقال : لو قال مسلم لحربي محصور : انزل ، كان آمناً . ولو قال انزل إن كنت رجلاً ، فنزل ، كان فيناً .

ولو قال له الحرابي المأسور في يده : الأمان ، وقال المسلم فسي جوابه : الأمان ، الأمان ، كان آمناً ، حتى لو أراد قتله بعد هذا فعلى أمواء الجيش أن يمنعه من ذلك ، ولا يصدقونه في قوله : أردت رد كلامه ، ولو قال : الأمان ، الأمان ستعلم ما تلقى ، أو قال : الأمان الأمان تطلب ، أو قال : لا تعجل حتى ترى ، لم يكن ذلك أماناً بدلالة سياق النظم <sup>(٢)</sup>.

٢- نقل تاج الدين السبكي عن الرافعي ما يفيد ذلك فقال : ومن نظر إلى السياق ما في فروع الطلاق من الرافعي أنه لو قال لزوجته : إن علمت من أختي شيئاً ولم تقوليّه فأنت طالق ، فتصرف إلى ما يوجب ريباً ، ويوهم فاحشة ، دون ما لا يقصد العلم به ، كالأكل والشرب <sup>(٣)</sup>.

## المصادر والمراجع

- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، لتقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري الشهير بابن نقيب العبد (ت ٧٠٢ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- الإحكام في أصول الأحكام ، لسيف الدين علي بن محمد الأمدى (ت ٦٣١ هـ) ، دار الفكر ١٤٠١ هـ.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، لمحمد حسن علي الشوكلي (ت ١٢٥٥ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لعز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠) ، تحقيق علي معوض - عادل عبدالموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

<sup>(١)</sup> هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني أبو عبدالله ، ناشر علم أبي حنيفة ، تولى القضاء في عهد الرشيد ، من مصنفاته : " المبسوط " و " الجامعة الكبير " توفي سنة ١٨٩ هـ.

<sup>(٢)</sup> نقله عنه السرخسي في أصوله ١/ ١٩٣.

<sup>(٣)</sup> الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٥ - ١٣٦.

- الأئمة والنظار ، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١ هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) دار صادر ، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ.
- أصول المرخسي ، لأبي بكر محمد بن أحمد المرخسي (ت ٤٩٠ هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- أصول ابن مفلح ، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت ٥٦٣ هـ) ، تحقيق : الدكتور فهد المدحان ، مكتبة الصبيحان ، الرياض ١٤٢٠ هـ.
- الأعلام ، لخير الدين قرطبي ، الطبعة الثامنة ، دار الطم للملايين ، بيروت - لبنان.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لشمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بـ ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) ، دار الجيل ، بيروت - لبنان.
- البحر المحوط في أصول الفقه ، ليدر الدين محمد بن بهادر قرطبي (ت ٥٩٤ هـ) راجعه : الدكتور عمر الأشقر ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ١٤٠٩ هـ.
- التتريعات ، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ، دار الكتب العربية .
- تفسير الفخر الرقي ، للفخر الدين الرقي (ت ٦٠٦ هـ) ، دار الفكر ، بيروت.
- تفسير الطبري ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- تفسير ابن كثير ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي (ت ٧٧٤ هـ) ، تحقيق : ساهي السلامة ، دار طيبة للنشر ، السعودية.
- تقرير القواعد وتحرير الفوائد ، لزين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) ، تحقيق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان ، الناشر : دار بن علقان ، الخبر - السعودية.
- تفسير التحرير على كتاب التحرير لابن قهنام (ت ٨٦١ هـ) ، لمحمد أمين المعروف بـ أمير بلاشاه ، دار الفكر .
- جمع الجوامع مع حاشية لبنتي على شرح الحلال ، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١ هـ) ، دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ.
- الدرر اللوامع في تحرير جمع الجوامع ، للكمال محمد بن أبي شريف الشافعي (ت ٩٠٦ هـ) ، مخطوط في مركز البحوث وإحياء التراث ، جامعة أم القرى رقم ٩٦.
- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، تحقيق : الشيخ محمود محمد شاكر ، مكتبة الخاتجي ، القاهرة .
- الرسالة ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) ، تحقيق : خالد الطلي ، زهير الكبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- رفع الحجاب عن مختصر ابن الحاجب ، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ) ، تحقيق : علي معوض - عادل عبد الموجود ، عالم الكتب ، بيروت ١٤١٩ هـ.
- زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ، المكتبة الإسلامية ، بيروت .



- سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- سنن الترمذي مع شرحه عارضة الأهوازي ، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٥ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٨ هـ .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لشهاب الدين عبدالحق بن الصاد الحنبلي (ت ١٠٣٢ هـ) ، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت .
- شرح الإمام بأحدث الأحكام ، لتقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري الشهير بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) ، تحقيق : عبدالعزيز محمد السعيد ، دار أطلس ١٤١٨ هـ .
- شرح الكوكب المنير في أصول الفقه ، لمحمد بن أحمد بن النجار الحنبلي (ت ٩٧٢ هـ) تحقيق: الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حماد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة
- صحيح البخاري مع شرح فتح الباري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) دار صادر .
- صحيح مسلم مع شرح فتوى ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١ هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- العقد المنظوم في الخصوص والعوم ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٢ هـ) ، تحقيق: الدكتور أحمد الختم عبدالله ، المكتبة المكية ١٤٢٠ هـ .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق : الشيخ عبدالعزيز بن باز ، الشيخ محمد فؤاد عبدالباقى ، دار الفكر .
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) ، تحقيق : طارق عوض الله محمد ، دار ابن الجوزي .
- فوائح الحموت بشرح مسلم الثبوت ، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري (ت ١٢٢٥ هـ) ، مطبوع بذيول المستنصلي ، دار العلوم الحديثة ، بيروت .
- الكاشف عن المحصول في علم الأصول ، لأبي عبدالله محمد حسن عباد الأصلهاني (ت ٦٥٣ هـ) ، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلى معوض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.
- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور المصري (ت ٧٧١ هـ)، دار صادر ، بيروت.
- المحصول في علم الأصول ، للمخر الدين محمد بن عمر الرزقي (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور طه جابر العلواني ، مطبعة الفرزنيق ، الرياض ١٣٩٩ هـ .
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، لأحمد بن عبدالمسلم بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) جمع وترتيب : الشيخ عبد الرحمن بن قاسم النجدي .
- المحلى ، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ) ، دار الفكر .
- المزهري في علوم اللغة وأقواها ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دار الجبل ، بيروت .
- المستنصلي من علم الأصول ، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، دار العلوم الحديثة ، بيروت .

- المسودة في أصول الفقه ، لمجد الدين عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية وشهاب الدين عبدالعليم بن عبدالسلام بن تيمية وشيخ الإسلام أحمد بن عبدالعليم بن تيمية، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية ، بمصر.
- منع المواقع عن جمع الجوامع ، لتاج الدين عبدالوهاب الصبكي (ت ٧٧١ هـ) ، تحقيق : د. سعد بن علي الحميري ، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان .
- منهاج السنة النبوية ، للفتي الدين أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) ، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- نفائس الأصول في شرح المحصول ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ) ، تحقيق : عادل عبدال موجود - علي معوض ، مكتبة نزل القبار ، مكة المكرمة .